

## آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

### The effects of tax evasion on the Palestinian public budget and ways to reduce it

فادي نعيم جميل علاونة\*

أستاذ مساعد – كلية القانون- جامعة

الاستقلال – فلسطين

fade.alawneh@pass.ps

تاريخ إرسال المقال: 2022 /12 /21 تاريخ قبول المقال: 2023 /02 /04 تاريخ نشر المقال: 2023 /03 /19

#### الملخص:

تناولت هذه الدراسة أثر التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية ، والطرق التي يمكن من خلالها الحد من هذه الظاهرة ، وقد تناول هذا البحث بداية موضوع أسباب التهرب الضريبي والتي تتعلق بالأسباب الاقتصادية والمالية والقانونية وسوء الخدمات والفساد الإداري والقانوني .

وقد بينت هذه الدراسة الآثار المترتبة على جريمة التهرب الضريبي سواء كانت هذه الآثار اقتصادية تؤثر على الموازنة العامة الفلسطينية أو أسباب مالية تتعلق في نقص الواردات للموازنة العامة الفلسطينية أو أسباب سياسية تؤثر في مركز السلطة الوطنية الفلسطينية وقرارها السياسي ، او اجتماعية تؤثر على النسيج المجتمعي الذي يتأثر بشح الموارد ، مما ينعكس سلبا على قدرة الدولة في إعادة توزيع الدخل للطبقات المهمشة وذوي الإحتياج من الطبقات الإجتماعية.

\* المؤلف المرسل.

## آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

في حين تناولت هذه الدراسة في المبحث الثاني طرق الحد من التهرب الضريبي وذلك من خلال الاستفاده من التجارب العالميه والاقليمية والمحلية والفلسطينية في معالجة هذه الظاهرة، وقم تم تحليل النصوص التشريعية في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 الخاص بضريبة الدخل، والذي من خلاله تم تحليل التجربة الفلسطينية في مكافحة التهرب الضريبي من خلال العديد من النصوص القانونية.

**الكلمات المفتاحية:** التهرب، الموازنة، المالية، الأموال، الضريبة.

### **Abstract:**

This study dealt with the impact of tax evasion on the Palestinian public budget, and the ways in which this phenomenon can be reduced.

This study showed the effects of the crime of tax evasion, whether these effects are economic that affect the Palestinian general budget, or financial reasons related to the lack of revenues for the Palestinian general budget, or political reasons that affect the position of the Palestinian National Authority and its political decision, or social reasons that affect the societal fabric that is affected. Scarcity of resources, which reflects negatively on the state's ability to redistribute income to marginalized and needy social classes.

While this study dealt in the second topic with ways to reduce tax evasion by benefiting from global, regional, local and Palestinian experiences in addressing this phenomenon, and the legislative texts were analyzed in Decree Law No. 8 of 2011 on income tax, through which the experience was analyzed The Palestinian Authority in the fight against tax evasion through several legal texts.

**Keywords:** dodging, budget, Finance, funds, Tax.

### **مقدمة:**

يختلف سلوك المكلف تجاه الضريبة التي يفرضها القانون من مكلف الى آخر فقد نجد بعض المكلفين يؤدون الالتزامات الضريبية المترتبة عليهم طواعية دون إكراه ، ويرجع هذا الالتزام لأسباب عديدة منها اعتبار هذه الالتزامات واجبا اخلاقيا ووطنيا والتزاما قرره القانون ويجب تأديته خشية إيقاع العقاب ، كما ونجد في المقابل ان البعض الآخر من المكلفين يحاولون بشتى الوسائل التهرب من الضريبة او التخلص منها سواء كان ذلك جزئيا أو كليا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - صلاح ، قاسم ، التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين ، رسالة ماجستير ، قسم المنازعات الضريبية ، جامعة النجاح الوطنية ، 2003م ، ص 72 .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

فالتهرب الضريبي آفة شديدة الخطر على أساس فرض الضريبة ويؤدي انتشاره الى تقويض هذا الأساس ويعتبر المكلف متهرباً من الضريبة اذا لجأ الى بعض وسائل الغش او التحايل لاختفاء حقيقة المادة الخاضعة للضريبة أو اخفاء امواله التي يمكن التنفيذ عليها لتحصيل ما ترتب في ذمته من ضرائب او ما حجز تحت يده منها تطبيقاً لأحكام القانون لتوريده الى الخزانه العامة<sup>2</sup>.

ويقصد من التهرب الإفلات من الضريبة بعدم دفعها كلية او بعضها او من تحمل عبئها وذلك في وقت واحد ، او التخلص من عبئها وذلك بمخالفة القانون وباستخدام احدى الوسائل التي حددها القانون حصراً ، فهو لا يقتصر على نوع معين من الضرائب فقد يكون التهرب من ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة<sup>3</sup>.

وفي تاريخ وجود التهرب الضريبي التهرب الضريبي نجده قد ورد القانون رقم "25" لسنة 1964م الاردني المطبق في اراضي السلطه الوطنية الفلسطينيه قبل صدور قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم "17" لسنة 2004م<sup>4</sup> والذي تم الغاؤه بالقرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 والذي يطبق حالياً في فلسطين .

#### أهمية البحث

تظهر أهمية هذه البحث في اعتبار أن التهرب الضريبي من اخطر المشاكل التي تواجه الدولة ، حيث أن التهرب الضريبي يمس بالخرينة العامة للدولة ، والتي تعد الممول الأساسي لكل أجهزة الدولة من وزارات ومؤسسات ورواتب موظفين والمشروعات الاقتصادية، حيث أن التهرب الضريبي يقلل من قوة هذه الخزينة إذ أن الضريبة تعد عنصراً مهماً من عناصر المالية العامة ، وهذا ينعكس سلباً على الدولة بحيث يؤثر على الاقتصاد الوطني المتمثل في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة ، ومن الثابت أن هذه المشاريع تكون ممولة من الخزينة العامة للدولة وبالتالي أي ضرر يصيب الخزينة العامة ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني ، حيث أن تأثر الدولة على الصعيد الاقتصادي يؤدي إلى

<sup>2</sup> محمد ، عبد الله محمود جمعة ، التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة في مدينة جنين ، رسالة ماجستير ، قسم المنازعات الضريبية ، جامعة النجاح الوطنية ، 2005 م ، ص 81.

<sup>3</sup> موريس ، صادق ، موسوعة التهرب الضريبي ، دار الكتاب الذهبي ، القاهرة ، 1999م ، ص 1.

<sup>4</sup> - ايهاب ، خضر احمد منصور ، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين ، رسالة ماجستير ، قسم المنازعات الضريبية ، جامعة النجاح الوطنية ، 2003م ، ص 92 .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

تراجع الدولة على الأصعدة الأخرى مثل التعليم والصحة والمجالات الأخرى التي تتطلب الإنفاق من قبل الدولة .

لذلك يعتبر دراسة موضوع آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية مهم جدا من الناحية النظرية في كونه يؤسس لحلول لظاهرة التهرب الضريبي من خلال دراسة آثار هذه الجريمة على الموازنة العامة وكيفية الحد منها ، وهو ما يعكس الأهمية التطبيقية لأساسية لهذا البحث والمتمثلة في الطرق التي يمكن من خلالها لدائرة الضريبة استخدامها للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات .

#### مشكلة البحث

تظهر مشكلة الدراسة في إن التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تواجه الخزينة العامة للدولة بحيث تحد من مواردها المالية ، وبالتالي يجب العمل على الحد من هذه المشكلة بكافة الوسائل المتاحة ، لذلك تظهر الإشكالية الرئيسية المتمثلة في " ما هي الآثار المترتبة على ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين وكيف يمكن الحد منها " ؟ ، ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعه من التساؤلات التالية :-

- ما هو تأثير التهرب الضريبي على الموازنة العامة ؟
- كيف يمكن الحد من ظاهر التهرب الضريبي في فلسطين ؟
- هل تمكن المشرع الفلسطيني من الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ؟
- كيف كافحت الدول الإقليمية ظاهرة التهرب الضريبي ؟

#### المنهج العلمي

إن الاجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية وعن التساؤلات الفرعية يقتضي بالباحث أن يعتمد على المنهج الوصفي والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة جملة من القوانين ذات الصلة وخصوصا القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 الخاص بضريبة الدخل ، وكذلك دراسة جملة من المؤلفات القانونية ذات الصلة بالموضوع من خلال استخدام الاسلوب المكتبي .

## تقسم الدراسة

سيتم تقسيم هذه البحث الى مبحثين يتناول المبحث الأول شمولية آثار التهرب الضريبي وندرس فيه كافة الآثار المترتبة على التهرب الضريبي ، والمبحث الثاني ضبط ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين وندرس فيه طرق مكافحة التهرب الضريبي اقليميا وفلسطينيا.

## المبحث الأول: شمولية آثار التهرب الضريبي

إن التهرب الضريبي يترتب عليه نتائج سيئة من مختلف الوجوه خاصة الإضرار بالخرزينة العمومية حيث تقل فيها حصيللة الضرائب ، ومن ثمة عجز الدولة جزئيا عن تنفيذ المشروعات العامة ، إذ يتحمل بعض المكلفين عبء الضريبة بينما يتخلص منها البعض وقد تضطر الدولة إلى زيادة سعر الضرائب الموجودة أو إلى فرض ضرائب جديدة لكي تعوض بذلك النقص في الحصيللة الناجمة عن التهرب الضريبي، وفي ذلك زيادة في عبء دافعي الضريبة .

كما ويعتبر التهرب الضريبي من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تعمل على الإضرار بالاقتصاد القومي ، ويقف التهرب الضريبي عائقا أمام الدولة في تنفيذ سياستها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنمية المرسومة مسبقا<sup>5</sup>.

ويؤدي التهرب من الضريبة الى آثار خطيرة للاقتصاد القومي ، إذ أنه يقلل من الإيرادات وبالتالي من الانفاق العام ، وهذا بدوره يؤدي الى الأقلال من الأستثمار وزيادة الانتاج ومن ثم الى كساد اقتصادي ، كما وتؤدي ظاهرة التهرب الضريبي الى الإضرار من الناحية المالية بالخرزينة العامة والمكلفين على حد سواء ، حيث يؤدي التهرب الضريبي الى انخفاض الحصيللة الضريبية للخرزينة كما يؤدي الى المساس بالعدالة الضريبية بين أفراد المجتمع نظرا لأن بعض المكلفين يدفع الضريبة بينما يتهرب منها البعض الذي جزئيا أو كليا مما يساعد على نقشي انهيار الاخلاق والشعور بعدم الرضى ثم

5 - صلاح ، قاسم ، مرجع سابق ، ص 88 .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

زيادة المحاباة وعدم الاكتراث وأداء الواجب وهذا يشجع المكلفين على عدم دفع الضرائب والتهرب منها<sup>6</sup>.

فالدولة لا تستطيع ان تصل الى المستوى المرتقب من الإيرادات ، فتقع في عجز ويتعذر عليها بالتالي ايجاد التعادل بين كفتي الموازنة بسبب قصور الإيرادات عن تغطية عبي النفقات . والمجتمع بكامله سيتضرر من جراء قصور الدولة عن القيام بالمشروعات التي تهم أفراد الشعب نظرا للشح الذي يصيب امكانياتها المالية نتيجة التهرب . والمكلفون الذين يحترمون القانون وكذلك الذين لم يتمكنوا من التهرب سيجدون أنفسهم مغبونين بالنسبة للمتهربين الذين بحكم الامتيازات التي حصلوا عليها بالغش والتهرب ، من منافستهم بصورة غير مشروعة ، ويكون من نتيجة ذا التفاوت غير المحق ان تنتشر الفوضى ويعم التذمر ، ويجد فيه المكلفون الشرفاء حافزا لهم على محاولة التهرب<sup>7</sup>.

ويترتب على التهرب الضريبي نتائج سيئة فقد تضطر الدولة الى زيادة سعر الضرائب الموجودة أو فرض ضرائب جديدة لتعويض النقص الناجم عن التهرب ، وفي ذلك ما يزيد عبئ دافعي الضرائب كما أنه يضر بمصالح المجتمع ، حيث أن حرمان الخزانة العامة من حقها فيه تعطيل للمشروعات النافعة وكذلك شيوع الغش مما يضعف الاخلاق وعلاقات التضامن بين أفراد المجتمع الواحد . وهذا بدوره يؤدي الى ضعف شعور الافراد بالولاء نحو الدولة وشيوع روح الفردية بينهم ، أي اهتمام الفرد بمصالحه الخاصة دون مراعاة ما يجب عليه نحو المجتمع<sup>8</sup> . ويمكن حصر اهم آثار التهرب الضريبي في فلسطين وتأثيره على الموازنة الفلسطينية بشكل تبعي وفق ما يلي:

#### المطلب الأول: الآثار المالية

إن التأثير المباشر لظاهرة التهرب الجبائي هو على عاتق ميزانية الدولة لأن الجباية العادية تمثل حوالي 40 % من الإيرادات، فهي إذن مورد أساسي لهذه الميزانية وإذا حاولنا تقييم هذه الظاهرة وحصرها من قبل المختصين في هذا المجال نجد أن الأرقام تختلف من محلل إلى آخر فهناك من يرى

6 - محمد ، عبد الله محمود جمعة ، مرجع سابق ، ص 92 .

7- أمجد جميل صبحي الإمام، الجمعيات الخيرية والتهرب الضريبي (في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية) ،

رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2006، ص 60 .

8- محمد ، عبد الله محمود جمعة ، مرجع سابق ، ص 93 .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

بأنها تتراوح بين مبالغ قليلة دوان توضيح ارقام محددة ، ويرى آخرون انطلاقا من عوامل ومعطيات الاقتصاد الكلي أنها تتراوح بين ارقام تزيد على الوضع السابق ، اي انها تكثرها بنسبة النصف تقريبا ولكن ومهما زادت أو قلت هذه المبالغ فإنها تسبب عجزا في ميزانية الدولة مما يصعب عليها التحكم في سياسة الإنفاق وبالتالي عدم تحقيق المشاريع المقررة للسنة المالية، وإن هذه الوضعية المالية التي تتجم عن التهرب الضريبي تأثر مباشرة على ميزانيات المجموعات المحلية (البلدية والقروية ) والتي تعتمد في جزء كبير من ميزانياتها على الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري ... وهي موارد جبائية مفروضة من طرف الدولة والتي تجب لحساب الجماعات المحلية.

لذلك فإن التهرب الضريبي كما أسلفنا يؤثر على ميزانية الدولة بأن يؤدي إلى عجزها وهذا العجز يخلق لها مشاكل تمويلية تدفع بالدولة للالتجاء إلى مصادر أخرى لتمويل المشاريع التي تهدف إلى تحقيقها، كالإصدار النقدي والاقتراض وما يخلفانه على الاقتصاد الوطني كتراكم فوائد الديون نتيجة الاقتراض.

### المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية

يأتي التهرب الجبائي كعائق لإضعاف الاقتصاد الوطني بحيث تكون النتيجة جد خطيرة بالنسبة للاقتصاد كارتفاع الأسعار، إصدار النقد، انخفاض استعمال النقود الورقية، الاكتناز، تهريب رأس المال، وفي الأخير تضخم معن وعدم توازن ميزان المدفوعات ، لذلك فنظرا للخسارة التي يحدثها التهرب في خزينة الدولة ، مما يؤدي إلى التقليل من إمكانيات الادخار العام وبالتالي تصبح الدولة غير قادرة على خلق الجو الملائم للتنمية الاقتصادية فهذه الخسارة التي يحدثها التهرب في الادخار العام تؤثر على الاستثمارات المرتقبة حيث تعرقل بعض المنشآت كالبنايات والمصانع وهذا عندما تكون قيمة الادخار المرتقبة غير كافية لتغطية الاستثمارات، ومن هذا فإن الدولة لا يمكنها تقديم إلا الجزء اليسير من الإعانات والإعفاءات المقررة للنشاطات الاقتصادية، فالمؤسسة المتهربة يمكن أن توجه الأموال المختلصة من الإدارة الجبائية لرفع إنتاجها كما وكيفا الشيء الذي تعاني منه المؤسسة ذات السيرة الحسنة، حيث يصل بها الحال حتى درجة الإفلاس عن طريق تخفيض أسعار البيع من طرف المؤسسة المتهربة والسيطرة الكاملة على السوق، الشيء الذي يؤدي إلى الإخلال بقواعد المنافسة، كما يضر التهرب الضريبي بإنتاجية المؤسسة بحيث يعمل ذلك التهرب إلى توجيه عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يسهل فيها التهرب الضريبي حتى ولو كانت هذه الأنشطة ذات إنتاجية

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

ضعيفة وهذا على حساب المشروعات الأكثر كفاءة، بالإضافة إلى الإخلال بالتوازن الجهوي للمشاريع الاستثمارية، كما وتساهم ظاهرة التهرب الضريبي في توجيه الاقتصاد الوطني نحو إرساء اقتصاد غير رسمي أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي والذي يحدث مشاكل عديدة تعرقل السير الحسن للاقتصاد الوطني<sup>9</sup>.

### المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية والسياسية

إلى جانب الآثار المالية والاقتصادية السابقة الذكر التي تنجم على ظاهرة التهرب الجبائي هناك آثار أخرى تتمثل في الآثار النفسية والاجتماعية حيث يساعد على غش مكلف آخر والبيع بدون فاتورة نافع بالنسبة للمشتري وإلى البائع أيضا بعدم وجود رغبة لدى هؤلاء في امتلاك محاسبة مبنية على قيود سليمة " ، بحيث تعتبر الضريبة بمثابة وسيلة لإعادة توزيع الثروات، فالتهرب الجبائي يتسبب في آثار جد سلبية على النطاق الاجتماعي حيث يخلق جو من الخداع واللامساواة الاجتماعية بين طبقات المجتمع الواحد، فهذه التفرقة يحسها المكلفين النزهاء المحترمين لواجباتهم الجبائية وهذا ما ينمي عندهم روح اللامدنية وما يولد آثار سلبية على السلوك الجبائي مما يحرض المكلف النزيه على الغش والتهرب الجبائي، ولهم أثر يخلفه هذا الأخير هو المضاعفات التي تنشأ نتيجة التفاوت الطبقي السريع والذي يكون بتشكيل سريع للثروات دون أية مراقبة أو توقيف لهذه الأموال بحيث تعتبر الضريبة في الدول المتقدمة عامل أساسي في التوازن الاجتماعي من جانب النفقات، وذلك بتحصيل جزء من هذه الثروات المكونة لدى الأغنياء ذوي الدخل المرتفع بواسطة الاقتطاع الضريبي وإعادة توزيعها على الفقراء عن طريق الاتفاق العام والتبرعات المخصصة التي يستفيد منها ذوي الدخل المنخفض .

أما حالة انتشار ظاهرة التهرب الضريبي فإن الفجوة بين الطبقات تتوسع بشكل سريع مما يصعب معه تحقيق التوازن الاجتماعي حيث إن تغطية العجز الموجود في الميزانية يدفع السلطات إلى الزيادة في النسب وانطلاقا من هذا فالمكلفين الذين يقومون بعملية التهرب يساهمون في ارتفاع الأعباء الجبائية بنسب أكبر من التي كانت مفروضة. وخلاصة القول أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع كما يؤدي إلى عدم مساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة،

<sup>9</sup> التهرب الضريبي وآليات مكافحته ، بحث منشور على الموقع الالكتروني ،

<http://www.4shared.com/dir/3606424/ec958298/sharing.html>

تاريخ الزيارة / 2019/1/29 .



### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.

علاوة على الآثار السالف ذكرها هناك آثار أخرى تتمثل في الآثار السياسية وهي تتمثل في إن الوضعية المالية والسياسية لهما علاقة وثيقة، إذ أن كل تأثير من الجانب المالي يكون له تأثير على الجانب السياسي ومن هذه الآثار الضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي يجعل الدولة في دوامة التصدي لهذه الضغوطات، ومن ثمة تصاب الدولة بعدم الاستقرار السياسي، وسوء التسيير على مستوى الهيئات فيسقط الحكومات نتيجة عجزها في التحكم في الأزمات نتيجة التهرب الضريبي الذي ينجم عنه العجز المالي. لذلك فإن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي لدليل على عدم فعالية هذا النظام .

وفي هذا المجال نجد أن التهرب الضريبي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية ويبتعد عن التكافل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية للدولة، لذلك يعمل التهرب الضريبي على عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية، المالية، الاقتصادية، والاجتماعية وبالتالي يقلص من أهمية الضريبة<sup>10</sup>.

ويمكن ان نوجز اهم الآثار المترتبة على التهرب الضريبي فيما يلي :

1- يضر بالخرزانة العامة حيث يقلل من حصيلة الضرائب وبالتالي انخفاض حجم الإيرادات العامة مما يترتب على هذا الأثر السلبي عدم قدرة الدولة على مواجهة نفقاتها العامة .

2- يضر بالمكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو يرفضون هذا السلوك فيتحملون عبئ الضريبة بينما بفلت منها غيرهم ، مما يؤدي الى عدم العدالة في توزيع الأعباء المالية العامة .

3- رفع أسعار الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة ، وتلجأ الدولة الى احد هذين الأمرين في سبيل تعويض نقص الحصيلة الناجم عن التهرب وبالتالي زيادة أعباء دافعي الضرائب ، وهذا نتيجة حسمية لسياسة رفع أسعار الضرائب او فرض ضرائب جديدة وكلاهما مر بالنسبة للمكلفين خصوصا للملتزمين منهم لما يحدثه من خلل في العدالة الضريبية<sup>11</sup>.

4- كذلك يضر التهرب الضريبي بالمجتمع حيث يؤدي الى حرمان الدولة من الاموال الى تعطيل قيامها بالمشروعات التي تخدمه ، ويتمثل ذلك في عدم قدرة الدولة على الانفاق على كافة القطاعات

<sup>10</sup>-الضريبة كأداة فعالة في تمويل الخزينة العمومية ، بحث منشور على الموقع الإلكتروني،

<http://www.4shared.com/dir/3606424/ec958298/sharing.html>

تاريخ الزيارة، 2019/1/29 .

11 - صلاح قاسم، التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2003، ص 88 .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

سواء التعليم أو الصحة أو قطاع الموظفين وغير ذلك من المؤسسات ، ويعبر عن عدم الانتماء السياسي والاجتماعي .

5- انتشار الغش المالي وهذا يؤدي بدوره الى اضعاف الخلق العام وعلاقات التضامن الواجب بين افراد الجماعة وينشر الفساد والرشوة المالية .

6- ينعكس التهرب الضريبي على شكل ازدياد اعباء أفراد بعض الفئات وهذا ما يخالف مبادئ العدالة الضريبية ويشجع بالتالي على ممارسة التهرب الضريبي .

7- يؤدي التهرب الضريبي الى انعدام اعتدال النظام الضريبي وبحيث يسمح لبعض المكلفين بتجنب الالتزام الضريبي وفي الجانب الآخر يزرع تحت وطأتها مكلفون آخرون ، وهذا ما يحدث خلافاً في المنافسة الاقتصادية بين المكلفين لأن قسم منهم ملتزم بالضريبة والقسم الآخر يتهرب منها<sup>12</sup> .

8- يؤدي التهرب الضريبي الى انهيار التضامن الاجتماعي واليأس من العالة وهو ما يؤدي في النهاية الى خلخلة النظام السياسي .

وعليه واستناداً لما تم ذكره فإن كل بند من هذه البنود يلعب دوراً بارزاً في تأثيره على الخزينة العامة الفلسطينية وعلى موازنة الدولة ، فكلما زاد التهرب الضريبي في فلسطين زادت الحاجة الى اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات الخارجية وذلك حتى تسد الحاجيات الأساسية الضرورية ، وليس الوصول الى حالة الكمالية والرفاهية ، وعليه فكلما لعب الشعور القومي لضرورة دفع الضريبة من الجميع دوراً هاماً في ضرورة دفع الضريبة وعدم التهرب منها ازداد قدرة السلطة الفلسطينية على اعتمادها على الإيرادات الداخلية دون الحاجة للاستقراض او المساعدات الخارجية وهو ما يؤثر تأثيراً واضحاً ليس فقط من الناحية الاقتصادية وإنما في صنع القرار والاستقلالية الكاملة في اتخاذ ما تشاء من القرارات طالما انها تعتمد على مصادرها الداخلية لتمويل نفقاتها الضرورية والكمالية .

### المبحث الثاني: ضبط ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر الاقتصاد القومي ونفوت على الدولة تنفيذ سياستها المالية لأهدافها وأغراضها التنموية ، نظراً لفقدان الخزينة العامة للدول لحصائل وموارد

<sup>12</sup> - ايهاب خضر أحمد منصور، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين،

رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2003، ص 74 .

## آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

مالية من المفروض توفيرها من قبل النظام الضريبي ، وكذلك تنعكس آثار التهرب الضريبي في شكل زيادات في أعباء بعض الفئات من الجمهور مما ينافي سيادة مبدأ العدالة الضريبية في التطبيق ويحفظ بالتالي على ممارسة التهرب الضريبي . ولذا يمكن ان تلجا الدولة في سبيل مكافحة التهرب الضريبي الى استخدام وسائل وقائية كأن تعمل على منع وقوعه ، وذلك من خلال تلافي الاسباب المؤدية اليه ، كما يمكن للدولة استخدام وسائل علاجية وذلك عن طريق معاقبة مرتكبي الجرائم وانزال العقوبات عليهم<sup>13</sup> . وعليه فإن ضبط ظاهرة التهرب الضريبي تقتضي بداية دراسة أسباب التهرب الضريبي وهي ما سنتناولها في المطلب الاول ، ومن ثم طرق معالجة التهرب الضريبي ومكافحته في فلسطين وذلك من خلال المطلب الثاني.

### المطلب الأول: أسباب التهرب الضريبي في فلسطين

معرفة أسباب التهرب الضريبي امر في غاية الأهمية ، وذلك لأن معالجة التهرب الضريبي تبدأ من معرفة أسبابه ، الأمر الذي يترتب عليه وضع الحلول المناسبة والعمل على علاج ومكافحة هذه الظاهرة ، ولما كان الامر كذلك كان لا بد من البحث في هذه الاسباب من خلال ما يلي :

#### الفرع الأول: الفساد

وهو موضوع ذو أهمية كبيرة ومتعدد الجوانب والفروع وهنا سيقصر البحث على الفساد كسبب من أسباب التهرب الضريبي.

فالفساد بكافة أشكاله هو إساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص وهذا التعريف يشمل تقديم الرشاوى لموظفين والمسؤولين في القطاعين العام والخاص ، والفساد بشكل عام هو ظاهرة اجتماعية خطيرة تتسم بطابع استخدام الفاسدين إداريا من موظفي الدولة أجهزة الدولة لدوافع مغرضة تتمثل في تجير صلاحيتهم الرسمية وما يتعلق بها من نفوذ وإمكانيات وعلاقات لتحقيق مصالحهم الذاتية أو مصالح جماعة ضيقة أو طائفة محددة<sup>14</sup>.

فالفساد بحد ذاته جريمة فهو استغلال الموظف لمركزه لتحقيق مصلحة شخصية له والفساد هو من أهم أسباب التهرب الضريبي وفي هذا الصدد يظهر السؤال التالي وهو ما هي العلاقة بين الفساد والتهرب

13 - محمد ، عبد الله محمود جمعة ، مرجع سابق ، ص 93 .

14- المحامي مورس صادق ، موسوعة التهرب الضريبي ، دار الكتاب الذهبي ، الإسكندرية، 1999 ، ص 23.

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

الضريبي ؟ هي بالطبع علاقة طردية أي كل ما زاد الفساد زاد التهرب الضريبي وتتجسد هذه العلاقة في السكوت الغير شرعي عن التهرب الضريبي مقابل رشوة المسؤولين عن ذلك وبالتالي يغضون الطرف عن هذه العمليات الغير مشروعة<sup>15</sup> . وبالتالي يتم الكشف عن جريمة التهرب الضريبي ولا يكون هناك محاسبة لمرتكب هذه الجريمة ويتم التستر على الجريمة ، أي أن الجريمة تجر جريمة فالمكلف كان أمام جريمة تهرب ضريبي ولكن الآن أصبح أمام جريمتين الأولى هي التهرب الضريبي والثانية هي الفساد ، والثانية هي اشد خطورة من الأولى لأنه لو لم يكون هنالك فساد لقل معدل ارتكاب جريمة التهرب الضريبة وجرائم أخرى قد تكون على درجة ذات خطورة واضحة وتعد أيضا جريمة اخطر من جريمة التهرب الضريبي .

#### الفرع الأول: الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية

كان لظهور النظريات الاشتراكية أثر كبير في التوسع الضريبي سواء كان عن طريق كثرة الضرائب أو عن طريق رفع سعرها فقد نادت هذه النظريات بان الضريبة لا تهدف إلى مجرد فرض الأعباء الضريبية وإنما تسعى أيضا لتحقيق الحاجات العامة للمواطنين مما دفع الدولة إلى الأخذ بالضريبة التصاعدية والضريبة ذات السعر المتغير وقد كان التوسع في المشروعات سبب من أسباب التوسع في فرض الضريبة حتى يتحمل الأفراد الكثير من مصاريف هذه المشروعات<sup>16</sup> .

وقد أدى هذا التوسع الضريبي في النهاية إلى عدم تمكين الأفراد من الادخار الخاص ، وإذ شعروا بالخطر يحف بأموالهم وتمردوا على قانون الضريبة والتجارة والتجأوا إلى صنوف الغش المختلفة اعتقادا منهم بأنهم بذلك ليس إلا نوعا من الدفاع الشرعي ضد مغالاة الدولة في فرض الضريبة<sup>17</sup> . اما الاسباب الاقتصادية فأنها تتمركز حول وضع المكلف الاقتصادي وتأثيره على دفع الضريبة ، والاحوال الاقتصادية التي تحيط بالمكلف . ففي الحالة الاولى لا بد للمكلف من اللجوء الى الضريبة عندما يدرك أن الأرباح التي يجنيها من التهرب تعوض له العوائق التي تلحق به ، وفي كثير من الاحيان تكون هذه الأرباح كبيرة خصوصا عندما يكون سعر الضريبة مرتفعا بعض الشيء .

15- صخر، عبد الله الجنيدي ، قانون العقوبات الضريبية ، دار الثقافة لنشر والتوزيع ، عمان ، سنة 2005 ، ص 58.

16- أحمد فتحي سرور، الجرائم الضريبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، سنة 1999 . ، ص 22

17- عبد الحكيم مصطفى الشراوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، دار الجامعية الجديد لنشر ، الإسكندرية ، سنة

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

وفي الحالة الثانية للاحوال الاقتصادية العامة دور كبير في دفع او عدم دفع الضريبة ، فالمكلف الذي يجد نفسه في ظروف اقتصادية مزدهرة يدفع الضريبة من تلقاء فسة فهذا الازدهار يوفر له الكثير من الارباح والعكس يطبق في حالة ظروف اقتصادية صعبه<sup>18</sup>.

#### الفرع الثالث: الأسباب الأخلاقية

ذهب البعض إلى أن الفكرة المتسلطة على الناس نحو الغش الضريبي ترجع إلى أسباب ثلاثة وهي:

- 1- أن الناس بوجه خاص يفضلون الخير القريب في صورة المال الموجود بين أيديهم أكثر من انتظار الخير البعيد الذي سيعود عليهم نتيجة التوسع في المشروعات الممولة من الضريبة.
- 2- أن الشعور بالمصلحة والملكية الخاصة يفوق كثير الشعور بالخدمات العامة والسلطة العامة.
- 3- سوء الطريقة المتبعة في فرض الأعباء الضريبية والشعور بعدم المساواة<sup>19</sup>.

هذه الأسباب متعلقة بالشخص نفسه فقد نجدها عند شخص ولا تجدها عند شخص آخر تبعا لاختلاف البشر ، فقد يكون هناك بعض الأشخاص الذين يرفضون فكرة التهرب الضريبي و هذا الرفض نابع من أخلاقهم وقناعتهم الذاتية، يرفضون التهرب لأنه يلحق الأضرار في الدولة وهي وطنهم ، وبالتالي الدولة قدمت لهم الأمن والحماية والحاجات العامة فهي تستحق الضريبة التي هي من أهم الموارد المالية للدولة واستمرارها .

وقد يكون بسبب الشعور بعدم المساواة والإعفاءات الضريبية بمعنى أي نظام ضريبي يحتوي على إعفاءات فيها محاباة لبعض الفئات على حساب فئات أخرى ، لايد أن يدفع دافع الضريبة للتهرب منها لذلك على الإعفاءات أن تكون مدروسة بشكل جيد ويستفيد منها أشخاص بحاجة إلى إعفاءات وإلا أدى الأمر إلى التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب<sup>20</sup>.

وقد يكون هناك بعض الأشخاص من الذين يقومون فعل بالتهرب من الضريبة وذلك للاعتبارات نابعة من داخلهم ، ومنها أن هؤلاء الأشخاص يفضلون مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة وحب جمع الثروة إذ أن دفع الضريبة يؤدي إلى الانتقاص من ثروتهم وتقليل أرقام حساباتهم في البنوك إذ قد

18- صلاح ، قاسم ، مرجع سابق ، ص 85 .

19- احمد زهير شامية وآخرون ، المالية العامة ، دار زهرن لنشر والتوزيع ، عمان . 1998 ، ص 207.

20- عبد الناصر نور وآخرون ، الضرائب ومحاسبتها ، دار الميسر للنشر والتوزيع ،سنة 2003 ، ص300.

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

يضطر البعض من هؤلاء الأشخاص إلى اللجوء إلى الرشوة للتستر عليهم وبالتالي هم ارتكبوا جريمة أخرى وهي الرشوة التي ترفضها كل الشرائع السماوية والوضعية ، فهنا تجد أن التهرب الضريبي يتعارض مع الأخلاق السامية والمبادئ الشريفة .

و الأسباب الأخلاقية للتهرب من الضريبة هي من أهم الأسباب ، إذ هي تتعلق بالشخص نفسه فإذا أراد أن يدفع الضريبة فهذا التصرف نابع من إرادته الشخصية وبالتالي سيستمر في دفع الضريبة بكامل إرادته حتى لو كان هناك مجال للتهرب فهو يرفض هذا التهرب لان هذا يتعارض مع أخلاقه .

#### الفرع الرابع: الأسباب القانونية

قدم بعض التشريعات وتعارضها وتعقيدها وعدم وضوحها والافتقار إلى الدراسات القانونية في هذا المجال وبالتالي عدم وجود قانون عقوبات ضريبي عصري يعالج كافة أشكال التهرب الضريبي كل ذلك يفسح المجال أمام دور واسع للعامل الذاتي في تفسيرها وتطبيقها وبالتالي يتيح المجال أمام التدخل الفاسد والتعارض في الاجتهادات القضائية الناجم عن وجود تعقيدات كثيرة أو فجوات في القانون تسمح بافتراض ، مما يؤدي إلى ضعف في تطبيق القانون وظهور فجوات فيه <sup>21</sup>.

ومن الأسباب القانونية أيضا عدم الشفافية في الإجراءات وغياب أجهزة مكافحة وضعف الإجراءات القضائية الرادعة بحق المتهربين وعدم وجود سجل للسوابق الجرمية والاكتفاء بالغرامات المالية كل ذلك يجعل التهرب الضريبي مغريا ، كما أن ضبابية النصوص القانونية والجهل بالقانون من قبل الموظفين والازدواجية في التطبيق تؤدي إلى ضعف الثقة بين المكلف وأجهزة الضريبة من ناحية والشعور بالظلم وعدم العدالة من ناحية أخرى <sup>22</sup>.

وهذا واضح في القانون الفلسطيني إذ أن القانون الفلسطيني يتضمن الكثير من الغموض وخاصة في آلية الرقابة الضريبية وغيرها من الأمور المذكورة أعلاه كما هو الحال في أغلب الدول العربية ولكن هذه الظاهرة في فلسطين قد تكون أكثر حدة وذلك تبعا للاحتلال وكثرة الأنظمة القانونية المطبقة ، وعدم وجود دولة ذات سيادة قادر على بسط القوانين التي تتلاءم مع المصلحة الوطنية .

21 - عبد الناصر نور وآخرون ، مرجع سابق ، ص 323 .

22- المرجع السابق ، ص 320.

### الفرع الخامس: سوء الخدمات التي تقدمها الدولة

وذلك بناء على تقسيم المناطق أو الشخصيات التي تسكن في مناطق معينة إذ أن هناك مناطق لاتصل إليها الخدمات ومناطق تصلها ولكن ضعيفة بينما نجد مناطق أخرى تنعم في الكثير من الخدمات وذلك تبعاً إلى إحدى الشخصيات المهمة التي تسكن في هذه المنطقة أو أي عوامل أخرى ، هذا يولد إحساس بعدم المساواة في الدولة ويؤثر في الضريبة حيث من واجب الدولة هو تقديم الخدمات العامة لمواطنين ومن حقوقها فرض الضريبة ولكن إذا قصرت الدولة في أداء واجباتها فيقابل هذا عدم قيام المواطنين بواجباتهم تجاه الدولة والتهرب من الضريبة<sup>23</sup>، أو قد يعود هذه الأسباب إلى الازدواجية في التطبيق وهو فرض نفس الضريبة أكثر من مرة على الشخص ذاته وعن نفس المال في المدة ذاتها ، وحتى يكون لدينا ازدواج ضريبي يجب كون 1 - المكلف واحد و2- المال الخاضع لضريبة واحد و3- والضريبة من نوع واحد أو متشابهة والمدة التي تدفع عنها الضريبة واحدة<sup>24</sup>.

### المطلب الثاني: وسائل الحد من التهرب الضريبي

سنتناول في هذا المطلب بعض صور الحد من التهرب الضريبي ، إذ أن التهرب من الضريبة هو احد اخطر المشاكل التي تواجهها الدولة بحيث تؤثر سلبي على الخزينة العامة للدولة ولذلك لا بد من إيجاد حلول لهذه المشكلة التي تعاني منها دول العالم اجمع وليس دولة واحد فقط ولا نظام قانوني واحد ، ومع اختلاف أحكام التهرب الضريبي من بلد إلى آخر إلا أن جوهر هذه المشكلة واحد.

### الفرع الأول: مكافحة التهرب الضريبي اقليمياً

تستخدم الدول العديد من الوسائل التي تعمل على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي عن طريقها وهذه الوسائل هي :

أولاً: نشر الوعي الضريبي ، ويتم ذلك بتعريف المواطنين بالضريبة وطبيعتها ومشروعيتها حق الدولة في تقضيها ووجوه إنفاقها من خلال أجهزة الإعلام المختلفة ، ولا يكفي إذاعة نشرات تذكيرية

23 - احمد زهير شامية ، وآخرون ، المرجع السابق ، ص 205.

24 - عبد الناصر نور وآخرون ، مرجع سابق، ص 333.

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

بالصحف ليقوم المكلفين بتقديم إقراراتهم في الميعاد وسداد الضريبة في الوقت المحدد<sup>25</sup>. وذلك لأن الشعور بالمسئولية تجاه دفع الضريبة أمر لا يقوم فقط على اعتبارات موضوعية وفنية وحدها بل يستند إلى اكتمال الوعي الضريبي وتمتع أفراد المجتمع بروح الانتماء السليم إلى الوطن فأى نظام ضريبي ليس نظام جامدا أليا بل هو نظام اجتماعي سياسي اقتصادي يستمد كيانه ومضمونه من روح المجتمع وعقليته والوعي الضريبي هو أن يقتنع كل مكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه وهذا الأمر يتطلب أن تقوم السلطات بترشيد الإنفاق العام مما يخدم الصالح العام حتى يشعر دافع الضريبة أن الموارد العامة إنما تعود عليه بشكل منافع وخدمات مباشرة أو غير مباشرة والوعي الضريبي يتطلب أن لا يكون التهرب الضريبي موضع تأييد الرأي العام ومحل رضائه لان مثل هذا الأمر يدفع المكلفين إلى تقليد بعضهم البعض في التهرب الضريبي<sup>26</sup>، وهنا يجب زرع الوازع الوطني في المكلفين وذلك من خلال توعيتهم أن دفع الضريبة يؤدي إلى تقوية الخزينة العامة للدولة وبالتالي بناء المشروعات لاقتصادية التي تنهض بالاقتصاد الوطني وترفع مستوى التطور الاقتصادي في الدولة إذ يعتبر الاقتصاد احد الركائز الأساسية للدول وبالتالي تحقيق لاقتصاد يؤدي إلى تحسين قطاعات أخرى في الدولة مثل الصحة والتعليم وازدياد دور الدولة على المستوى العالمي<sup>27</sup>.

ثانيا: تحقيق العدالة الضريبية ، ولتحقيق مبدأ العدالة الضريبية لابد من مجموعة من السبل والإجراءات منها :

1- شمولية الضريبة: بحيث تصيب كافة الدخول حتى لا يشعر المكلف الذي يدفع الضريبة أن هنالك من يحقق إيرادات ولا يدفع ضريبة ، إذ أن هذا الشعور يولد أحساس بعدم العدالة الضريبية وعدم المساواة مما يدفع البعض إلى اللجوء إلى التهرب من الضريبة معتقدين بعدم أحقية الدولة بهذه الضريبة ، وذلك لأن الدولة لا تساوي بين المكلفين في العدل.

25 - المرجع السابق ، ص 243.

26 - أحمد زهير شامية وآخرون ، مرجع السابق ص 233.

- (نظام الضريبة الجامد) هو النظام الذي يتلاءم مع التطور المالي والاقتصادي ، حيث أن طبيعة الحياة البشرية متغير سلبا أو

إيجابا وبالتالي يجب أن تتبنى الدولة نظام ضريبي مرن بحيث يتمشى مع الظروف التي تمر بها لدولة ، بحيث تقلل من

الضرائب أو تزيد منها حسب مقتضى الحال ، كما أن جمود الضرائب في فرنسا كان سبب من أسباب الثورة فيها .

27 / محمد ، عبد الله محمود جمعة ، مرجع سابق ، ص 94 .



### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

2- معدل الضريبة : يجب أن يكون معدل الضريبة في حدود المعقول لأن أي معدل مرتفع يترك آثار سيئة على نفسية دافع الضريبة ، أي أن الضريبة تآكل من رأس المال وليس من الأرباح وبالتالي تدفع إلى التهرب الضريبي ، مما يولد شعور لدى المكلف أن الضريبة هي الفيروس الذي يصيب ثروته الذي لا يمكن معالجته إلا باللجوء إلى التهرب من الضريبة.

3- الإعفاءات الضريبية : أي نظام ضريبي يحتوي على إعفاءات فيها محاباة لبعض الفئات على حساب فئات أخرى ، لا بد أن يدفع دافع الضريبة للتهرب منها لذلك يجب أن تكون الإعفاءات مدروسة بشكل جيد ويستفيد منها أشخاص بحاجة إلى إعفاءات وإلا أدى الأمر إلى التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب<sup>28</sup>. إذ أن هذه الإعفاءات يجب أن تكون على درجة عالية من الدقة حتى لا تؤدي إلى عدم العدالة في فرض الضريبة.

4- الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة : أي مراعاة الحالة الاجتماعية للمكلف ، وذلك لتحديد قدرته التكلفية الحقيقية ، بعد الأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى الضروري لنفقات المعيشة وعدد أفراد أسرته ونمط حياته والأفراد اللذين يقوم بإعالتهم<sup>29</sup>. أي أن الضريبة التي تفرض على الغني غير الضريبة التي تفرض على الفقير والضريبة التي تفرض على الشخص الذي يتقاضى راتب 2000 دينار تختلف عن الضريبة المفروضة على الشخص الذي يتقاضى راتب 500 دينار وبالتالي يجب مراعاة القدرات المالية لكل مكلف ، هذا المبدأ يجسد فكرة العدالة الضريبية

ثالثاً: تشجيع المكلفين على مسك الدفاتر التجارية ، فكلما نظم المكلفون نشاطهم في دفاتر قانونية وعرفية كلما ساعد الدوائر المالية على تحديد أرباحهم الحقيقية بشكل صحيح لان المكلف هو أقدر الناس على معرفة وضعه المالي ، وغياب الدفاتر التجارية الممسوكة بشكل منتظمة من قبل أغلب المكلفين أحد العوامل الرئيسية في التهرب الضريبي ، والذي يحدث أن المكلف الذي ينظم دفاتر محاسبية غالباً ما يقوم بتنظيم نموذجين من الدفاتر الأول يكون لدوائر المالية ويحتوي على أرقام

<sup>28</sup> - أحمد زهير شامية وآخرون ، مرجع السابق ص 233 .

<sup>29</sup> -مورس صادق ، مرجع سابق ، ص 126.

وللمزيد انظر ، محمد ، عبد الله محمود جمعة ، مرجع سابق ، ص 95 .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

وهمية ليست حقيقة أما الثاني فهو يمثل العمليات الحقيقية التي يقوم بها المكلف<sup>30</sup>. إذ أن مسك الدفاتر التجارية يسهل عمل الدائرة في الرقابة على النشاطات الخاضع لضريبة التي يقوم بها المكلف وبالتالي الحد من التهرب الضريبي .

رابعاً: تحسين الجهاز الإداري الضريبي ، ويتحقق هذا الأمر عن طريق الاهتمام لأمر التالية :

1- تدعيم الجهاز الضريبي بالآلات الحديثة من حاسوب وأجهزة متطورة وضرورة لسرعة انجاز العمل ، وذلك بإتباع الأسلوب العصري الحضاري في تنظيم المكاتب واستلام البيانات وإقامة نظام استعلامات عصري . وهذا المطلب يختلف من دولة إلى أخرى فليس كل الدول لها القدرة على توفير هذه الإمكانيات إذ أنها تحتاج إلى مصروفات كثيرة قد لا تستطيع الدولة توفيرها.

2- رفع كفاءة العاملين في الإدارة المالية ، حتى يمكنهم من مواجهة الحالات الجديدة ويمكنهم من تنفيذ الخطط المرسومة مع ضرورة مراعاة حسن الاختيار من الناحيتين السلوكية والعلمية ، بالإضافة إلى الخبرة العملية.

3- الاهتمام بالتدريب العلمي ، بحيث لا يكون مكتئباً بل يجب أن يكون التدريب عملياً بحيث يناط بالعملين الفنيين القدامى تدريب العاملين الجدد<sup>31</sup>.

وبذلك نستنتج أن جزء من التهرب الضريبي تتحمل مسؤوليته الإدارة الضريبية وذلك لعدم استخدامها للصلاحيات التي منحها إياها القانون أو بسبب غياب الرقابة والتدقيق على كثير من المكلفين ، ويرى بعض الباحثين أن التقصير الذي ينتاب عمل دوائر ضريبة الدخل الفلسطيني لمكافحة التهرب الضريبي قد تكون له أسبابه ومبرراته الخاصة . ومن هذه المبررات والأسباب التي يجب معالجتها ما يلي :

أ- تدني الرواتب والحوافز التي يحصل عليها العاملون في الدوائر الضريبية الى حد لا يتناسب مع المهام التي يقومون بها ، وكذلك لا تتناسب مع الخبرات والؤهلات التي يملكونها.

30 -الحكيم مصطفى الشرفاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، دار الجامعة الجديدة لنشر ، الإسكندرية ، سنة 2006 ، ص 163.

31 / د موريس صادق ، مرجع سابق ، ص 129 .

وللمزيد انظر ، محمد ، عبد الله محمود جمعة ، مرجع سابق ، ص 97 .

---

**آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه**

---

ب- عدم وجود جهاز خاص بالاستخدام الضريبي وضعف المعلومات الخاصة بالمكلفين مما يوجد كثير من المكلفين الذين يمارسون أعمالهم دون علم دوائر الضريبة.

ت- التجهيزات المكتبية المتواضعة التي تملكها دوائر الضريبة وعدم كفاية التجهيزات الحاسوبية في المكاتب مما يرهق الموظفين ويعمل على استنزاف وقتهم.

ث- غياب الدور الفاعل الذي يمكن أن يلعبه المحاسبون ومخلصو الضرائب حيث أن هذه المهنة غير منظمة والكثير من المحاسبين لا يلتزمون بقواعد هذه المهنة.

ج- وجود أشكال مختلفة من الممارسات الفاسدة في مختلف قطاعات المجتمع مما أدى الى الأخلال بالبيئة الاخلاقية ومنظومة القيم الاجتماعية ، وجعل من السهل على الكثيرين قبول الفساد وممارسته بشكل طبيعي دون ان يكون هناك امر ا غير محبذ او شاذ عن المجتمع<sup>32</sup>.

**خامسا:** إعادة النظر في جزاءات المتهربين من الضريبة ، ومراجعة التشريعات الضريبية فالجزاء الخفيف غير متصف بالصرامة والشدة ، ولا يردع المكلف عن التهرب بحيث أن العقاب لا يكون كافي إلى درجة ردع المكلفين<sup>33</sup> . ويستتق هذا من نص المادة "39" من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني اذ عاقب على كل من تهرب عمدا أو حاول التهرب أو حرض أو اتفق أو ساعد غيره على التهرب من الضريبة بأن اتى أي فعل من الافعال الواردة في نفس المادة عند ادانته عن كل جرم من تلك الجرائم بالحبس مدة تتراوح بين شهر الى سنة وبغرامة تتراوح بين 100 دولار و 1000 دولار أو بكتنا العقوبتن ، وأن تطبيق هذه العقوبات التي اقرها القانون ولو على فئة وعينة بسيطة من أصحاب المهن وأصحاب الدخل سوف يجعل من هذا الامر بمثابة الردع لبقية المتهربين ، ذلك انه من الظلم أن يلتزم الموظف البسيط ذو الدخل المحدود بدفع الضريبة المستحقة عليه بينما يتهرب منها الطبيب أو المحامي أو المهندس الذي يحقق دخلا عاليا جدا<sup>34</sup>.

أما بالنسبة لمراجعة التشريعات الضريبية فان أغلب التشريعات الضريبية الجيدة تكون مجموعة من الصفات من حيث حسن الصياغة وأنسجامه مع الوضع الاقتصادي السائد ، فالتشريع المالي الجيد

---

<sup>32</sup> / ايهاب ، منصور ، مرجع سابق ، ص 84-85 . وكذلك ، محمد ، عبد الله محمود جمعة ، مرجع سابق ، ص 98

<sup>33</sup> / د أ حمد زهير شامية، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 29

<sup>34</sup> محمد ، عبد الله محمود جمعة ، مرجع سابق ، ص 99 .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

والمنسجم والمتراطب عالية أن لا يتضمن ثغرات تترك مجالاً للتهرب الضريبي وهذه الأمور تطلب أيضاً تحسين الإجراءات الإدارية من حيث اختصار إجراءات التحقيق والتحصيل مما يساعد على سرعة تحقيق الضريبة وجبايتها ، وبالتالي يتحقق عنصر الملائمة فلا تطول الإجراءات وتتعدد ، وتشمل الأمور التي يب مراعاتها في التشريع الضريبي لمكافحة التهرب من الضريبة ما يلي :

1- الاعتدال في أسعار الضريبة وتناسب الاعفاء المقرر لمواجهة الابعاء العائلية مع المستوى العام لأسعار حاجيات المعيشة من سلع وخدمات .

2- خلو التشريع الضريبي من التعقيدات وتبسط الإجراءات التي يطلب المكلفين اتباعها.

3- تحقيق المساواة التامة بين المكلفين امام قانون الضريبة ، وذلك بعدم تمييز أي طائفة في المعاملة الضريبية عن غيرها مالم يكن ذلك لاسباب جدية تسوغة.

4- العمل على تلافي الازدواج الضريبي.

5- النص في التشريع الضريبي على أن يكون لموظفي مصلحة الضرائب المختصين بربط الضريبة والملفات التي بحوزة المكلف وذلك ضمن القانون مما يجعل المكلف يقدم معلومات صحيحة.

6- النص في التشريع الضريبي على تقديم اقرار مؤيد بايمين حيث تلجأ التشريعات الضريبية الى الطلب من المكلف حلف يمين بشأن صحة المعلومات التي يقدمها للدوائر الضريبية<sup>35</sup>.

7- التنسيق بين الجهات المختلفة في الدولة ذلك ان لدى اغلب المكلفين معاملات مختلفة تربطهم بكثير من الادارات والهيئات ، كما لهم علاقات بدوائر التسجيل العقاري عند تسجيل عقاراتهم من بيع وشراء أو توثيق عقود ، فكل هذه البيانات من العوامل التي تساعد كثيرا الادارة الماليه في معرفة المركز الحقيقي للمكلف والوقوف على حجم نشاطه ، لذلك على التشريع الضريبي ان يسمح للادارة الضريبية بالحصول على هذه البيانات بشكل دوري ومنتظم من الجهات المذكورة والعمل على التنسيق بين هذه الدوائر كالتنسيق الموجود بين دائرة الضريبة ودوائر السير بخصوص براءة الذمة.

35 / محمد ، عبد الله محمود جمعة ، مرجع سابق ، ص 96 .

## الفرع الثاني: مكافحة التهرب الضريبي

### أولاً: فلسطينيا

لقد تبنى القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 الخاص بضريبة الدخل ضريبة الدخل الفلسطيني عدة وسائل من أجل مكافحة هذه الظاهرة السيئة ، ومن هذه الوسائل ما يلي :

1- التوسع في الاعفاءات وخاصة الشخصية والعائلية كما وردت في هذا القانون.

2- فرض عقوبات مادية وأخرى مالية على المكلفين المتهربين من الضريبة وبخاصة في الضرائب غير المباشرة ، وخاصة ضريبة القيمة المضافة ، حيث تم تحويل أكثر من قضية على أساس انها تمس أمن الدولة الاقتصادي، ومعالجتها كانها جريمة اقتصادية.

3- الزام المكلفين بتقديم كشوفات تقدير ضمن فترات محددة وتحميل المتأخرين أو المتهربين عقوبات الحس والغرامة.

4- الزام فئات معينة بمسك حسابات اصولية مقننة ومنظمة ، وخاصة كما جاء في قانون ضريبة القيمة المضافة رقم "16" لسنة 1963م ، في الكتاب الخاص بمسك الحسابات الرسمية رقم "73" وتخصيص أنواع الحسابات والسجلات والمستندات اللازمة لكل الفئات الخاضعة للقانون<sup>36</sup>.

5- تبسيط اجراءات تحصيل الضريبة عن طريق السماح بالدفع في البنوك المختلفة في مكان عمل المكلف او المشتغل أو في البريد ، حتى لا يشعر بعبئ الضريبة بالاضافة الى الأخذ بمبدأ التقسيط للضريبة والدين الضريبي على فترات مريحة حسب اللوائح والقوانين.

6- ترتيب غرامات تأخيرية وفروقات ضريبية وغرامات جزائية عن التأخر في تقديم الاقرارات الضريبية في مواعيدها المقررة في القانون ، كما منح حسمًا تشجيعيا للمكلفين الملتزمين بالدفع المبكر كما هو واضح في مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

<sup>36</sup> / امجد ، جميل صبحي الامام ، مرجع سابق ، ص 62 .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

- 7- أجاز المشرع التقدير على الأشخاص الذين هم على وشك المغادرة من ارض الوطن وتصفية أعمالهم ، بحيث أجاز للمدير أو المسؤول الطلب من السلطات المختصة بعدم السماح بالمغادرة الى ان يتم تسوية القضايا الضريبية.
- 8- حرص المشرع ان يكون موعد التحصيل متلائما مع موعد اقفال حسابات المكلف حتى لا يشعر بعبئ الضريبة.
- 9- تبني المشرع فكرة اقتطاع الضريبة من المنبع للرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات غير المعفاة من الضريبة.
- 10- أورد نصوصا قانونية كثيرة تلزم المكلفين الوكلاء للأشخاص غير المقيمين بحسم نسبة معينة من الدخل كضريبة تحت الحساب ، أو الزام الوكلاء والمفوضين بتعهدات بتمل النتائج القانونية على تصرفات المكلف الأصلي .
- 11- التوسع في الزيادات الميدانية لمواقع عمل المكلف والوقوف على الحواجز لمنع ادخال البضائع المهربة او اخراجها دون مستندات رسمية .
- 12- خلق ادارات داخلية كقسم التدقيق وأقسام المتابعة في مختلف الدوائر الضريبية لمتابعة المتهربين والمطالبين باعادات ضريبية ، وخاصة ضريبة القيمة مضافة .
- 13- عمل دورات ضريبية مكثفة للمدراء ورؤساء الاقسام لمتابعة القوانين الضريبية سواء المحلية منها او العالمية .
- 14- التعاون مع الجامعات والمعاهد المختلفة بعمل برامج ضريبية متخصصة والسماح للموظفين بمتابعة تحصيلهم العلمي ضمن هذه البرامج في مختلف الجامعات مع دعمهم في الاقساط والتكاليف ، حيث قام وكيل وزارة المالية بدعم طلبة برنامج المنازعات الضريبية من خلال رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية<sup>37</sup>.

<sup>37</sup> / امجد ، جميل صبحي الأمام ، مرجع سابق ، ص 63 .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

هذه الوسائل هي للحد من التهرب الضريبي ، حيث أن الكثير من الوسائل الأخرى التي يمكن من خلالها الحد من التهرب الضريبي أو حتى القضاء عليها بشكل نهائي حيث تختلف الدولة بالأخذ في هذه الوسائل فقد تأخذ دولة في وسائل مكلفة مثل الآلات المتطورة وأجهزة الحاسوب المتقدمة حيث تحتاج إلى أموال كثيرة ، وقد تأخذ دولة أخرى في وسائل غير مكلفة كالاعتماد على قدرات الموظفين وخبرتهم الفنية والعملية في الحد من التهرب الضريبي .

### الخاتمة:

تناول هذا البحث موضوع آثار التهرب الضريبي في فلسطين وطرق الحد منه وذلك للوقوف على أهم الآثار الناتجة عن جريمة التهرب الضريبي في فلسطين ، وتحليلاً لأهم الآثار المترتبة عليه والآليات المتبعة للحد والتخفيف من هذه الظاهرة اقليمياً وعالمياً وفلسطينياً .

وقد تناول المبحث الأول موضوع شمولية آثار التهرب الضريبي ، وفيه تم الحديث عن الآثار الاقتصادية والمالية والقانونية والسياسية بنوع من التفصيل ، في حين تناول المبحث الثاني ضبط ظاهرة التهرب الضريبي وذلك من خلال دراسة أسباب التهرب الضريبي والمتمثلة في الأسباب القانونية والفساد والأسباب الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وسوء الخدمات التي تقدمها الدولة .

في حين تناول القسم الآخر من هذا المبحث وسائل الحد من هذا التهرب وذلك من خلال تحليل التجربة العملية للحد منه ، ومن خلال الاستفادة من القواعد التشريعية والإدارية محلياً وإقليمياً ، ومن ثم في النهاية توضيح الطرق المستخدمة فلسطينياً للحد من هذه الظاهرة من خلال دراسة الأسس التشريعية التي تشكل الأساس الحقيقي لمكافحة هذه الظاهرة .

### التوصيات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها :-

- 1- معالجة أسباب القصور والضعف الخاصه في البيئة الحاضنة للتهرب الضريبي كالفقر وتدني الرواتب وانتشار البطالة مما يساعد في ارتفاع مستوى الدخل وعدم التأثير بمقدار الضريبة المفروضه.
- 2- تعيين عدد من الموظفين متخصصين في متابعة التهرب الضريبي فقط دون القيام بأية أعمال أخرى تتعلق بالجانب الضريبي .

### آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

3- فصل مهام مقدر الضريبة المتعلقة بالكشف عن التهرب الضريبي والحاقتها بموظفين متخصصين في هذا المجال .

4- تشجيع المكلفين بضرورة دفع الضريبة عن طريق تخفيض قيمتها بديلا عن التشديد الجنائي الذي قد لا يحقق الفائدة المرجوه .

التركيز على القطاعات الإقتصادية الكبيرة والشركات الكبرى والإهتمام بموضوع الضريبة الخاص بها أكثر من الإهتمام المولى للقطاعات البسيطة التي وجدت أصلا لتحقيق دخول منخفضة.

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولا :المصادر

1. القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 الخاص بضريبة الدخل الفلسطيني .
2. قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004 م .

#### ثانيا : المراجع

1. الدكتور احمد زهير شامية وآخرون ، المالية العامة ، دار زهرن لنشر والتوزيع ، عمان . 1998 م .
2. الدكتور أحمد فتحي سرور، الجرائم الضريبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، سنة 1999 .
3. الدكتور عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، دار الجامعة الجديد لنشر ، الإسكندرية ، سنة 2006 .
4. الدكتور عبد الناصر نور | د نائل حسن عدس ، الضرائب ومحاسبتها ، دار الميسر للنشر والتوزيع ، سنة 2003 .
5. حسين سلوم ، القانون المالي والضريبي ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1995م ،
6. الدكتور صخر عبد الله الجنيدي ، قانون العقوبات الضريبية ، دار الثقافة لنشر والتوزيع ، عمان ، سنة 2005 .



آثار التهرب الضريبي على الموازنة العامة الفلسطينية وطرق الحد منه

7. فرحات ، فوزت ، المالية العامة والتشريع الضريبي العام ، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1997م .

8. الدكتور محمد صبحي نجم ، قانون العقوبات (اقسم العام ) ، دار الثقافة لنشر والتوزيع ، عمان ، سنة 2000 .

9. الدكتور مصطفى رشدي شيحة ، التشريع الضريبي (ضرائب الدخل) ، دار الجامعية ، الإسكندرية . 1986م .

10. المحامي مرس صادق ، موسوعة التهرب الضريبي ، دار الكتاب الذهبي ، الإسكندرية، 1999.

ثالثا : الرسائل العلمية

1. أمد جميل صبحي الإمام، الجمعيات الخيرية والتهرب الضريبي (في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2006.

2. ايهاب خضر أحمد منصور، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2003.

3. صلاح قاسم، التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2003.

4. محمد عبد الله محمود جمعة، التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة في مدينة جنين (أسبابه وطرق معالجته) 2000-2004، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2005.